

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

وعلى القرار رقم ٣٩١ لسنة ١٩٨٠ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة نزع ملكية مساحة الأرض الفضاء المكونة من ثلاث قطع والبالغ مسطحها ٦٠٠ متر مربع المتاحمة لمبنى ديوان عام محافظة الغربية المملوكة لورثة المرحوم / عبد السلام الدماطى .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض المشار إليها فى المادة الأولى والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم الهندسى المرافقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ رمضان سنة ١٤٠٠ (٣ أغسطس سنة ١٩٨٠)

حسنى مبارك

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم (٤١٠) لسنة ١٩٨٠

بشأن اعتبار مشروع نزع ملكية مساحة الأرض المجاورة لمبنى ديوان عام محافظة الغربية بمدينة طنطا ملك ورثة المرحوم/ عبد السلام الدماطي من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر

يتأخر مبنى ديوان عام محافظة الغربية في الجزء الواقع على ناصية شارعى جمال عبدالناصر ومحمد سعيد العزبى بحوض الرياضة والمنزة رقم (٥) قسم أول طنطا أرض فضاء مساحتها ٦٠٠ متر مربع ملك ورثة المرحوم/ عبد السلام الدماطي ومحدودة بالحدود الأربعة الآتية :

الحد البحرى : شارع محمد سعيد العزبى بطول ٤٢,٦٥ مترا .

الحد الشرقى : شارع جمال عبد الناصر " الجيش سابقا " بطول ٦٠,١٤ مترا .

الحد القبلى : مبنى ديوان عام محافظة الغربية بطول ٤٤,٧٥ مترا .

الحد الغربى : باقى القطعة حوض الرياضة والمنزة رقم ٥ بطول ١٣,٢٠ مترا .

وتنقسم هذه المساحة إلى ثلاث قطع هى :

القطعة الأولى مساحتها ١٩٠ مترا مربعا

القطعة الثانية مساحتها ١٨٠ مترا مربعا

القطعة الثالثة مساحتها ٢٣٠ مترا مربعا

ومن حيث إن هذه الأرض تعتبر منفذا حيويا وممرا هاماً بالنسبة لمبنى ديوان عام المحافظة فضلا عن وجودها فى منطقة مشغولة بالمرافق العامة والمصالح الحكومية المختلفة بمدينة طنطا . ونظرا لما لتلك الأرض من أهمية خاصة - فقد اوتأت المحافظة خلال عام ١٩٦٣ شراءها من الورثة - وقامت فى سبيل تنفيذ ذلك بالاتصال بلجنة القسمة الأولى التابعة لوزارة الأوقاف بعد إشهارها مزاد بيع تلك الأرض عن الورثة - فأرسلت إليها ٧٢٥٠ جنيها (سبعة آلاف ومائتان ونمسون جنيها) قيمة ثمن الأرض، إلا أن الورثة قرروا عدم رغبتهم فى بيع تلك الأرض للمحافظة - الأمر الذى حدا بالمحافظة إلى إصدار القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ بالإستيلاء الوقت على الأرض المشار إليها حين صدور قرار تقرير صفة المنفعة العامة لهذه المساحة .

وبعرض الموضوع على المجلس المحلى لمحافظة الغربية - وافق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠ على نزع ملكية هذه الأرض .

كما أُنادت المحافظة بأنه قد أُدرج بموازنتها المبالغ اللازمة لتعويض نزع الملكية .
ونظراً للحالة الضرورية التي تتمثل في الحاجة الملحة في الاستيلاء على هذه المساحة بطريق
التنفيذ المباشر اعتباراً من المنفذ الوحيد لمبنى ديوان عام محافظة الغربية .
لذلك - وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات
للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل
بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات والقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية فقد أُعد مشروع القرار المرافق .
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء
دكتور / فؤاد محيي الدين

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٥٩ لسنة ١٩٨٠

بتشكيل بعثة الحج الرسمية لعام ١٤٠٠ هـ

نائب رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ بالتفويض في مباشرة
بعض الاختصاصات ؛

فـ و ر د :

(المادة الأولى)

تشكل بعثة الحج الرسمية في موسم حج عام ١٤٠٠ هـ برئاسة السيد الدكتور زكريا البري
وزير الدولة للأوقاف وعضوية كل من :

١ - السيد / المهندس محمد عبد الهادي سماحة ، وزير الري والدولة لشئون السودان .

٢ - السيد / عبد اللطيف بلطاية ، رئيس المجلس الشعبي المحلي لمحافظة القاهرة .

٣ - السيد / باهر توفيق ، المشرف على مصالح الرعايا المصريين بالمملكة العربية السعودية .